ان اهل الفقه قد نصّوا على ان من طريق الحكم ايضا ان
يحكم الخصمان واحدًا من الناس ويرضيان بقوله وهذا كله
مبني على الحكم بما هو سائغ وجائز لنا **لنا ايضًا** ما فعله حي
الامام المهدي علي بن محمد بن علي عليه السلام فانه حاكم
الاشراف بصعده الى هولا الحكام المشار اليهم وتولى الحكم
والمحاكمة عالما الزيدية وهما حي الامام السيد الهادي
ابن يحيى الحسيني قدس الله روحه وسيدنا العلامة عبد الله بن
الحسن الدواري ابقاه الله تعالى وهما مجتهدان في فعلهما له
لعلمهما وفضلهما وورعهما وقد حاكما الى مثل من حاكم اليه
الامام واعلا اهل الشرع في حصول تعرفا حتى
صار الى الامام المهدي عليه السلام بحكم الحكم الطاغوت
لنا ايضا ما فعله علي عليه السلام فانه كتب الى معاوية
اما بعد فانه بايعني القوم الذين بايعوا ابا بكر وعمر
وعثمن على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد ان يختار
ولا للغائب ان يرد وانما الشورى للمهاجرين والانصار
والانصار فان اجتمعوا على رجل وسموه اماما كان
ذلك لله رضا هذا كلامه عليه السلام وهذا نفس

اجتمعوا

اجتمعوا على رجل وسموه اماما كان ذلك لله رضا
هذا كلامه عليه السلام وهذا نفس مذهب المعتزلة
وان الامامة طريقها العقد والاختيار وهذا ليس مذهب علي
عليه السلام ولا اساطينه الكرام ولا الزيدية والعقل
والاخبار عنه باطل وانما ذكره عليه السلام للتوصل
الى الحق بما يعرفونه ليوصل اليه ولو ذكر عليه السلام
النصوص التي يقف لنفرتها معها سيما اذا كان عدوا اجنبيا
او جاهلا جائرا وقد ذكر ائمتنا عليهم السلام هذه
المسيلة بعينها وقالوا فيها ما قلناه فحصل لنا من مجموع
ما ذكرناه ما فعله الامام من المحاكمة للباطنية وهذا
منتهى كلامنا في الاعتراض الثامن عشر وما تفرع
عليه وقد استحب فيه الكلام والعذر بحيز الايضاح
والبيان والله المستعان

الكلام على الاعتراض التاسع عشر وهو الكلام على الاعتراض بعطا قوم مؤلفة

واعلم ان هذا الاعتراض
قد دخل بعضه في اعطا الكتاب ولولا افرادنا
له اعتراضا مستقلا بنفسه من اول الوضع لاكتفينا

اص

Copyright © King Saud University